عوض عبدالله حاتم لـ«الميثاق»:

المتورطون بجريمة مسجد الرئاسة يصعّدون لإلهاء الرأي العام

حذر الأخ عوض عبدالله حاتم- عضو مؤتمر الحوار الوطني- من استمرار الانفلات الأمني والعبث بالخدمات الأساسية للمواطنين.. وقال عوض حاتم: إن استمرار هذا العبث سينعكس سلباً على مجريات الحوار الوطني الذي ارتبط نجاحه بنزع المنغصات من الواقع.. مؤكداً أن الانفلات وراءه إهمال حكومي..
مشيراً إلى أن الحكومة غير متماسكة وأداؤها ليس بحجم التحدي..
وتطرق عوض حاتم عضو مؤتمر الحوار في الحوار التالي إلى قضايا مؤتمر الحوار الوطني والتحديات التي تواجهها.. وقضايا أخرى تفاصيلها كالتالي:

حوار/ توفيق عثمان الشرعبي

نجاح الحوار مرتبط بنزع المنغصات من الواقع

نتائج الحوار تتطلب 20 عاماً لإحداث التغيير

اغتصبوا السلطة من المؤتمر وفشلوا في إدارتها

□ قراءتك الأولية لمجريات الحوار الوطني؟

- الحوار الوطني هو المحطة الأخيرة التي يمكن أن تحقق آفاقاً للمستقبل القادم في اليمن على اعتبار أن كل القوى والمكونات السياسية رأت أن في الحوار فرصة مواتية للخروج من الأزمة التي يعيشها الوطن.. وفي الحقيقة اليمنيون يقدمون أنموذجاً يحتذى به في تغليب لغة الحوار على استمرار الأزمة وتداعياتها المختلفة.

□ هل الحوار الوطني بحاجة الى إمكانات على الواقع كضمانة لإنجاحه؟

- متى ما صدقت النوايا من الاطراف المعنية فسيضع الحوار أسساً سليمة للمستقبل، ولكن ما هي الضمانات التي ستمكننا من إعادة صياغة الدستور وتحديد شكل الدولة، الحكم الرشيد، القضية الجنوبية، قضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا المنظورة أمام مؤتمر الحوار والتي تحتاج الى فترة والى امكانات.. واعتقد أن أولى الإمكانات هي الأوضاع الاقتصادية في البلاد والتي يعيشها شعبنا، فمتى ما ترتب وأوفت الدول الراعية والمانحون بوعودهم، فأعتقد أن الحوار سيتغلب على كل القضايا.

□ الانفلات الحاصل هل له تأثير على مجريات الحوار الوطني؟

- كلما زادت المنغصات المعيشية والامنية يزداد وضع الحوار سوءاً وتتأزم الرؤى والنفوس..

□ هل الأمور ستعود الى طبيعتها بمجرد خروج الحوار بنتائج طيبة؟

- كثير من الناس يظنون أنه بمجرد الخروج من الحوار سيكون كل شيء على ما يرام وهذه مسألة غير صحيحة لأننا نتطلب بعد الحوار الى ٢٠ عاماً لكي نتمكن من إحداث التغيير والتغلب على المنغصات الموجودة في الحياة.. نحن في مؤتمر الحوار نرسم مستقبل الجيل القادم وليس الحالي.. وعلى أي حال تظل الناس متفائلة بقيمة وأهمية الحوار لأن هذه اللغة تتجسد لأول مرة، فما يحدث في ليبيا وتونس ومصر وسوريا وغيرها من الدول.. يجعلنا في السليم.

□ مدى تفاؤلك بنجاح الحوار؟

- أنا شخصياً متفائل بالحوار ونتطلب وقفة إقليمية ودولية الى جانبنا لنقف على أقدامنا.

□ ألا يزال مستقبل الحوار في خطر؟

- بلا شك، فهناك نوايا غير صادقة من بعض الأطراف المتحاورة، وهناك أجندة ترتب في الخفاء ولا أدل على ذلك من المنغصات التي تمارسها في الواقع بعض أحزاب المشترك بغرض عرقلة الحوار.. فالحزب الذي يسعى حثيثاً للسيطرة على مقاليد الأمور في المديريات والمحافظات بكل تأكيد لا يرغب بالحوار ولا بنجاحه .. وبرامجهم أصبحت مكشوفة.

□ وهل سيتمكنون من تحقيق أهدافهم؟

- لا يمكن لهم تحقيق ذلك وسيجابهون من قبل القوى الحية في المجتمع.

□ دور المؤتمر الشعبي العام تجاه ما يحصل على الواقع أو في مؤتمر الحوار الوطني؟

القوى الحية في المجتمع ستجابه المتربصين بمؤتمر الحوار

الحزب الذي يسعى للسيطرة على المحافظات والمديريات يهدد الحوار

إذا لم تصدق النوايا فالقادم مخيف جداً

- أصبح الخصوم قبل الأنصار يدركون ويقرون بأن المؤتمر الشعبي العام قدم التنازلات الكبيرة من أجل المصلحة الوطنية وتجنيب الوطن ويلات الحروب الأهلية والدمار، وها هو الواقع يؤكد أن السلطة اغتصبت من المؤتمر الشعبي العام، ولهذا نجد أن المؤتمر الشعبي أكثر المكونات اهتماماً ودعماً ومشاركة في الحوار ليفوت الفرصة على من يسعون لإفشال الحوار والانقضاض على ما تبقى من السلطة.

□ برأيك ما الغرض من التصعيد الأخير للمشترك والذي يتزامن مع الذكرى الثانية لجريمة مسجد الرئاسة؟

- سعى أطراف المشترك لأعمال التصعيد الى التغطية على الجريمة الارهابية التي حدثت في جامع دار الرئاسة والتي نعيش ذكراها الثانية اليوم.. ولم يكن أمام تلك الأطراف لتغطي على هذه الجريمة البشعة الا أن تؤزم الوضع وتتلو البيانات وهي محاولة بائسة منه، لأن الجريمة لا يمكن أن يغفلها التاريخ أو تمحى من الوعي المجتمعي الذي دانها بشدة.

وأعتقد أن بيانات المشترك الأخيرة المتزامنة مع الذكرى الثانية، محاولة للتنصل من تحمل المسؤولية، بل والمطالبة بعدم محاكمة مرتكبيها.

□ وماذا عن الوضع الأمني في محافظة حضرموت باعتبارك من أبنائها وأحد المسؤولين فيها؟

- أأسف أن أسمع سقوط شهداء من أبناء القوات المسلحة أو من القادة السياسيين اسبوعياً في حضرموت .. هناك من يعبث في البلاد ويعقد الحياة أمنياً وخدمياً وسياسياً.. هناك من يعمل لإضعاف مؤسسات الدولة وقد حقق هدفه في المؤسسة الامنية التي أصبحت بنفسيات معنوية محبطة وغير قادرة حتى على الدفاع عن نفسها في كل المحافظات.. وأصبح غير خافٍ على أحد غياب الأمن في كثير من المناطق وسقوطها بيد هذه الجماعة أو تلك الحركة أو ذلك الحزب، وأصبح اللاعبون كثيرين في هذا المجال ولا يمكن إلصاق كل الاعمال التي تحدث بتنظيم القاعدة فقط.. القوى الخفية والاجندة المختلفة كثيرة جداً وتسير في هذا المشروع، والمجهولون السياسيون الذين تسجل ضدهم الجنايات كثروا.

الواقع المنفلت وراءه إهمال حكومي ومكايدات حزبية

التكتيك السياسي لن يؤثر على نتائج الحوار

أنا مع الصلاحيات الكاملة ولا أهتم بأشكال النظام

□ تقييمك للزيارات الميدانية لفريق بناء الجيش والأمن الى الجهات المختصة لمعرفة مدى تنفيذ الهيكلة؟

- زرنا كثيراً من المناطق والألوية والدوائر العسكرية ووجدنا أن عملية الهيكلة تمت شكلياً ولكنها من الناحية الفعلية ينقصها الكثير من الأشياء.. فبناء جيش وطني على أسس علمية حديثة يتطلب تحديثاً وتدريباً وتأهيلاً.. جيشنا فيه مشكلات كثيرة جداً.. أبرزها أن هناك أعداداً وهمية يتسلمون ميزانية كبيرة.. هناك مشكلات في الجوانب الإدارية تحتاج الى إبعاد كثير من القادة.. وأيضاً إنشاء نظام مالي مستقل عن القوات المسلحة.

كما وجدنا أن عملية التأهيل في الاكاديمية العسكرية العليا لا تتم وفقاً لأسس واضحة.. وكذلك الوضع المعيشي للجنود متدنٍ جداً.

□ سمعنا أن لديكم مقترحات في بناء الجيش لتقليص عدد الأفراد بما يجعل قوام الجيش اليمني ٢٥٠ ألفاً بدلاً من ٤٥٠ ألفاً.. ما صحة ذلك؟

- المقترح مطروح فعلاً ولكن لا يعني ذلك أننا سنرمي البقية.. هناك إجراءات تضمن لكل واحد حقه وفقاً للخدمة والكفاءة.. نحن سنعمل على بناء المتبقين وحماية المبعدين.

فالمهمة ليست سهلة ولكننا سنحاكي التجارب الدولية المشابهة لنا لتجاوز المشكلة بسهولة، وأهم شيء أن تصدق النوايا وإلا فالقادم سيكون مخيفاً.

□ هل فعلاً أن أعمال التخريب وقطع الطرقات والكهرباء والنفط وراؤها مطالب حقوقية واحتياجات معيشية وخدمية؟

- وراؤها إهمال حكومي للمسؤولية.. وراؤها دوافع حزبية ومكايدات سياسية.. ما يحدث غير مقبول ومدان ويجب أن ينتهي لأنه يضعف المصداقية ويؤثر على نفسيات المتحاورين.

□ ما يجري في الواقع هل له علاقة بما يجري في أروقة الحوار؟

- ما يجري في الحوار شيء، وما يجري على أرض الواقع شيء آخر.. أعضاء الحوار يسعون لتطبيع الحياة في الواقع.. وبعض الأطراف تسعى لتمييع الواقع ضد الحوار.

□ هناك من يمارس التكتيك السياسي داخل الحوار.. برأيك هل سيؤثر ذلك على نتائج الحوار؟

- في هذا النوع من الحوار لا مكان للتكتيك مهما مارسته المكونات السياسية، لن يمر شيء من الحوار الا بتوافق الأغلبية المطلقة..

□ القضية الأكثر تعقيداً في مؤتمر الحوار من وجهة نظرك؟

- كل القضايا معقدة وسهلة الحل إذا أخلص الجميع العمل وأحسنوا النوايا، وأعتقد أن القضية الجنوبية معقدة على الواقع وليس في مؤتمر الحوار.. فالثقافة السائدة في الشارع الجنوبي والتي تنضح بثقافة الكراهية تبعث على الحزن والأسى أن يصل اليمنيون الى هذا المستوى من إضمار الشر والحقد على بعضهم البعض، ولطالما نادى المؤتمر الشعبي منذ وقت مبكر وحذر من خطورة هذه الثقافة حتى أصبح هناك من لا علاقة لهم بالمحافظات الجنوبية ويمارسون أعمالاً مشينة وهؤلاء لابد من ضبطهم وكبح جماحهم ومحاسبتهم على جرائمهم وأفعالهم.

□ وما المطلوب لتجاوز مثل هذه الإشكالات؟

- شغل على الواقع.. إعادة الحقوق.. تسهيل المهام.. إشعار الناس بأهمية الوحدة وبراءتها من الأخطاء والممارسات، طمس ومحو ثقافة الكراهية والأحقاد.. تعميق الثقة بين المواطنين والدولة.

□ ما شكل النظام الذي تراه غالباً في الحوار لليمن القادم؟

- المركزية لم تعد مقبولة.. والمطلوب ليس شكل النظام وإنما ما هي الحقوق والواجبات التي سيحصل عليها المواطن في الدستور.. نطالب بمشاركة وطنية لكل أبناء الوطن.. لابد أن تنتهي المنغصات بشكل نهائي وتتاح الصلاحيات للمحليات كي تقوم بواجبها ودورها وتكون متواجدة في كل مفاصل الدولة والثروة.

وأنا أرى أنه لا داعي للخوض في الفيدرالية أو الاتحادية أو الاقاليم أو الاندماجية أو غيرها.. المهم ما هي الحقوق والواجبات وبالتفصيل في نصوص الدستور، أما شكل النظام فهذا جانب إداري.. أنا مع الصلاحيات المحلية الكاملة ولا أهتم بالأشكال أياً كانت.

□ تقييمك لأداء حكومة الوفاق؟

- لم تعد متماسكة بالشكل المطلوب، وأداؤها ليس بحجم التحدي، والحزبية طغت عليها بشكل ملفت.. وتصريحات رئيس الوزراء تشعرنا وكأنه لا يدري شيئاً عما يحدث.. ولا ندري هل هو كما يقول أم انها مجرد مراوغات سياسية ومناكفات.. والحكومة بشكلها الراهن غير متناغمة مع رئيس الجمهورية ومع مكونات المجتمع الجديد.. وربما أنها متناغمة مع أحزابها فقط.

□ هل تعاني محافظة حضرموت من «أخونة» الوظيفة كما هو الحاصل في بعض المحافظات الاخرى؟

- نحن في حضرموت نعمل بناء على اتفاقية مبرمة بين الاطراف السياسية في اليمن وهي المبادرة الخليجية وآليتها، ونعمل وفقاً لها.

هذا يتم برغم أن هناك عملاً محموماً لإقصاء المحافظ ولكن كل القوى الخيرة وقفت الى جانبه وهو رجل شاب يعمل بإخلاص ويفترض أن تكون كل القوى الى جانبه خصوصاً أنه يدير محافظة مساحتها ثلث اليمن.. ونشكر رئيس الجمهورية فخامة الأخ عبدربه منصور هادي الذي أعطى تلك الأحزاب جواباً شافياً بأنه متمسك بمحافظ حضرموت، كما أن التناغم الحاصل في محلي حضرموت والمواطنين قد صعب مهمة تلك الاطراف من اختراق المحافظة والعبث بالوظيفة العامة.

الحكومة غير متماسكة وأداؤها ليس بحجم التحدي

«الأخونة» فشلت في اختراق حضرموت

المقاطعات لم تعد مجدية في زمن الحوار

□ كيف تنظر وأنت ابن المحافظات الجنوبية لغياب قيادات بارزة جنوبية عن مؤتمر الحوار الوطني؟

- كنا نظن أن أخطاء تلك القيادات في الماضي وما ارتكبته بحق الوطن والشعب ستجعلهم ينخرطون في الحوار ليكفّروا عنها، ولكن لا ندري ما هي الأجندة التي تحركهم أو يقررون وفقها.

وفي كل حال لم تعد ثقافة المقاطعة مجدية في هذا الزمان ما دام الحوار قائماً، فبإمكان أي أحد طرح رأيه بكل حرية.

□ كلمة أخيرة؟

- ندعو كل المتحاورين وكل القيادات والمسؤولين إلى أن يتقوا الله في وطنهم وفي شعبهم.

كما نتمنى من كل الداعمين للمبادرة والمانحين أن يوفوا بوعودهم وأن يعززوا من وقوفهم الى جانب اليمن ليخرج من أزمته، لأنه مهما كانت مخرجات الحوار إذا لم تجد أرضية خصبة واستقراراً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فلا قيمة لتلك المخرجات، ومن الصعوبة تحقيقها.. وبمساعدة المجتمع الدولي سنتمكن من النجاح إن شاء الله.. ونؤكد من مؤتمر الحوار لكل العالم أن هذا هو الوقت المناسب دون غيره لتقديم المساعدات لنخرج من الأزمة بسلام.

في لقاءٍ تشاوري لقياداته في البيضاء

المؤتمر يحذر من سياسة الإقصاء التي يمارسها حزب الإصلاح

البيضاء-محمد صالح المشخر:

نظم فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة البيضاء لقاءً تشاورياً موسعا للقيادات التنظيمية بفروع مديريات المحافظة، برئاسة الدكتور محمد عبدالولي السماوي عضو اللجنة الدائمة رئيس الفرع وكرس لمناقشة القضايا التنظيمية ودور فروع مديريات المؤتمر والدوائر بالمحافظة خلال المرحلة القادمة.

ودان المجتمعون الإقصاء لأعضاء المؤتمر الشعبى العام وأحزاب التحالف الوطني والكوادر الوطنية من الوظيفة العامة واستبدالهم من مناصبهم الادارية والتنفيذية بمديريات محافظة البيضاء، بعناصر حزبية غير مؤهلة وبصورة مخالفة للدستور والقانون.

وحذر اللقاء التشاوري في بيان ختامي من الأعمال التصعيدية التي من شانها التأثير السلبي على التسوية السياسية وتعكير اجواء الوفاق القائم على المبادرة الخليجية وآليتها، معتبراً أن التعيينات الإدارية في المحافظة تمارس بطريقة اقصائية ولمصلحة أطراف سياسية وأنها لا تخدم التوافق الوطني ولا توحي بشراكة وطنية حقيقية، بل أنها تمثل تجاوزا وخروجا عن بنود المبادرة الخليجية وآليتها وتوجهات رئيس الجمهورية بتوقيف اصدار القرارات والتعيينات من قبل وزراء حكومة الوفاق الوطني.

واستنكر المجتمعون الطريقة الهمجية التى تم فيها تنفيذ القرار بقوة السلاح واستمرار انتشار المليشيات المسلحة داخل مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

وطالبوا قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة الوقوف بحزم تجاه تلك التصرفات التى لا تخدم الوطن والعمل على الغاء كل ما ترتب عليه، مطالبين ان يكون التعيين في مثل هذه المناصب خاضعا للمفاضلة.